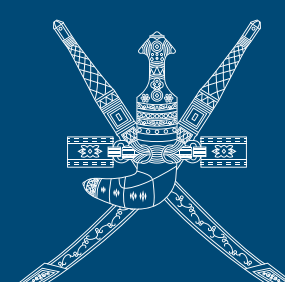


هيئة تنمية المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
SMEs Development Authority



جهود الحكومة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كورونا **كوفيد-19**

الإصدار الأول - مايو 2021

"يَمُرُّ العالمُ في هذه الفترة، بأوضاعٍ غيرِ مسبوقَةٍ، تزامنت فيها الأزمةُ الماليَّةُ العالميَّةُ والانخفاضُ الكبيرُ في أسعارِ النفط ، الذي وصلَ لمستوياتٍ قياسيةٍّ ، وانتشارُ جائحةِ كورونا. ولأننا جزءٌ حيويٌّ من هذا العالمِ المُترابطِ نتشاركُ معه المصالحَ والمصير، نُسَرِّ لما يَسُرُّه ونَأْسَى لما يَضرُّه ؛ فقد أَوْلَيْنَا الأمرَ اهتماماً خاصاً ، مُتَابِعِينَ تَطَوُّراتِهِ، على المستوى الوطنيِّ وعلى المستوياتِ الإقليميّةِ والدوليّةِ، مسخِرينَ كافةَ الأسبابِ ، التي تُسهِّلُ استيعابَ تأثيراتِ هذه الأوضاعِ، وتخفيفِ حدّةِ آثارِها، على كافةِ قطاعاتِ الدولة"

هيثم بن طارق



المقدمة

كان لتصاعد أزمة جائحة كورونا كوفيد١٩ تأثيراتها على أكبر الاقتصادات حول العالم، ونظرا لأن السلطنة هي جزء من هذا العالم فقد امتدت التأثيرات لمختلف القطاعات، فسارعت الحكومة لاتخاذ إجراءات لدعم مختلف القطاعات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الحزم والحوافز والتسهيلات التي أقرتها الحكومة طوال الفترة الاستثنائية لتخفيف آثار الجائحة على هذا القطاع الحيوي، الذي عملت الحكومة على مدى أكثر من عقد وهي تولي اهتماما وعناية خاصة لتنميته والنهوض به، ويأتي هذا التقرير ليوثق كافة الإجراءات والمبادرات والحوافز التي أقرتها الحكومة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تركزت الجهود في المحاور الآتية:

تسهيلات وحوافز مصرفية



- تأجيل أقساط
- فوائد/أرباح
- تسهيلات ائتمانية
- إعادة جدولة القروض

تسهيلات وإعفاءات ضريبية

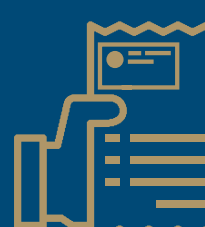


- تخفيض ضريبة الدخل
- تقسيط ضريبة الدخل
- ترحيل خسارة
- الإعفاء من الضريبة السياحية والبلدية

إعفاءات رسوم التراخيص



تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية في نظام التأمينات الاجتماعية



تخفيض رسوم



إعفاء من غرامات التأخير



برامج تمويلية طارئة



تأجيل دفع مستحقات الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه)



دراسة ومعالجة أوضاع المؤسسات المتأثرة



دراسة لقياس أثر المحفزات والإعفاءات في تحسين وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



26
مايو
2021

تنفيذاً للتوجيهات السامية باعتماد حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية ولتعزيز نشاط واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إطلاق تفاصيل البرنامج التمويلي الطارئ الموجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال بسقف تمويلي يصل إلى 10000 ريال عماني، والبدء في استقبال الطلبات.

التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- بإطلاق حزمة من المبادرات التشغيلية.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صرف إعانة شهرية مقطوعة من صندوق الأمان الوظيفي بما مقداره 202,500 مائتان وريالان وخمسمائة بيسة لمدة ستة أشهر للعاملين لحسابهم الخاص المؤمن عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المتأثرة أعمالهم بسبب الوضع الاقتصادي ومن في حكمهم والبالغ عددهم قرابة 15,000 خمسة عشر ألفاً.

جاءت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية التي أقرها جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الرئيسية للبرنامج الوطني للتوازن المالي، وبكلفة تزيد على مائة مليون ريال عماني استمراراً للحزم والمبادرات التحفيزية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لوضع اللبنة المتينة لمنظومة الحماية الاجتماعية التي تعمل الحكومة على بنائها، لتكون مظلة فاعلة ومستدامة لكافة خدمات وبرامج وشبكات الأمان الاجتماعي سواء القائمة أو المستقبلية.

8
أبريل
2021

حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية لقطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إطلاق هيئة تنمية **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** برنامج تمويلي طارئ موجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال وفقاً للضوابط التي سوف تعلنها الهيئة.

إعفاء كافة المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد الرزق (سابقاً) من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم.

بنك التنمية العماني

تقديم بنك التنمية العماني تسهيلات مالية بدون فوائد ورسوم للعاملين لحسابهم الخاص، وتتضمن: أعمال البيع والخدمات المتنقلة، والأعمال المنزلية، وأصحاب سيارات الأجرة المرخصة للعمل في الفنادق والمطارات، ومشاريع المرأة، والعاملين في مجال الصيد.

وزارة التجارة و الصناعة و ترويج الاستثمار

وجّه جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أعزه الله- بقيام وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة **بدراسة ومعالجة أوضاع الشركات المتأثرة** بالتحديات الاقتصادية الحالية بهدف إيجاد الحلول الكفيلة للتغلب على تلك الصعوبات.

جاءت خطة التحفيز الاقتصادي التي أقرها جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - منسجمة مع الرؤية المستقبلية عمان 2040 ولتعزيز جهود التعافي من تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد 19).

وتضمنت خطة التحفيز الاقتصادي حوافز خاصة بقطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

جهاز الضرائب

تخفيض معدل ضريبة الدخل من (15%) إلى (12%) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لتصنيف هيئة تنمية **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ومثيلاتها من المؤسسات غير المسجلة بالهيئة والمسجلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للسنتين الضريبتين 2020م و2021م.

- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- بنك التنمية العماني

استمرار تأجيل أقساط القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحقة لصندوق الرصد سابقاً حتى نهاية ديسمبر 2021م.

وزارة المالية

يقتصر إسناد مناقصات المشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن 10,000 عشرة آلاف ريال عماني **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الحاصل أصحابها على **بطاقة ريادة الأعمال**، ويتم الاستثناء من ذلك بقرار مسبب من رئيس الوحدة.

كما شملت خطة التحفيز في محاورها محفزات لمؤسسات القطاع الخاص ستسفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

بنك التنمية العماني

الموافقة على إعداد برنامج تمويلي من بنك التنمية العماني لتعزيز صادرات المنتجات والخدمات العمانية وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية.

- وزارة المالية
- هيئة البيئة

تخفيض رسوم التراخيص البيئية التي تجدد عام 2021م بنسبة (50%) عن كامل مدة سريان التراخيص.

الإعفاء من الغرامات المترتبة على التراخيص البيئية المنتهية شريطة تجديدها خلال 3 أشهر.

- الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الحرة - المؤسسة العامة للمناطق الصناعية

تخفيض القيمة ايجارية للأراضي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
وفي المناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية
(مدائن) بنسبة (25%) وذلك ابتداء من يناير 2021م وحتى نهاية 2022م.

وزارة الداخلية / بلدية ظفار / بلدية مسقط / بلدية مسندم

قيام الجهات المعنية بإعادة هيكلة الرسوم البلدية المتعلقة بتراخيص
الأنشطة التجارية وذلك بدمج بعضها وإلغاء غير الضرورية منها، بما يكفل
التسهيل في الإجراءات والسرعة في الإنجاز.

وزارة التجارة و الصناعة و ترويج الاستثمار

السماح بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والاستثمارية من خلال
الحصول على ترخيص مبدئي يتيح للمستثمر مزاولة النشاط التجاري بدون
انتظار الحصول على الترخيص النهائي بعد تعهده الالتزام بالاشتراطات
والمعايير المحددة لمزاولة ذلك النشاط.

جهاز الضرائب

الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع الشركات التي تباشر نشاطها الرئيسي
في قطاعات التنويع الاقتصادي اعتبارا من الاول من يناير 2021م وذلك
لمدة 5 سنوات وفقا للضوابط والشروط التي سوف يتم الإعلان عنها
من قبل جهاز الضرائب، وذلك اعتبار من تاريخ تسجيلها في
السجل التجاري.

السماح بتقسيط سداد ضريبة الدخل المستحقة والإعفاء من الضريبة
الإضافية (عن عام 2021م والمرتبة على تقسيط الضريبة).

خصم نسبة (1%) من قيمة الضريبة المستحقة وبحد أقصى 10,000 ريال
عماني من الضريبة المعلن عنها بالإقرار الضريبي للسنة التالية لكل من
يلتزم بتقديم الإقرارات الضريبية المستحقة بموجبها في مواعيدها المقررة
قانونا.

الاستمرار في تعليق العمل بالضريبة المستقطعة ذات الصلة بتوزيعات
أرباح الأسهم و الفوائد لمدة 5 سنوات وذلك اعتبارا من العام 2020م.

ترحيل الخسارة التي تحققت لدى الشركات والمؤسسات عن السنة
الضريبية 2020م إلى السنة التالية وخصمها من داخل الخاضع للضريبة
لسنة 2021م والسنوات التالية لها حتى يتم تسوية الخسارة دون التقيد
بالمدة الزمنية البالغة 5 خمس سنوات المنصوص عليها بالمادة (71) من
قانون ضريبة الدخل.

الإعفاء من الضريبة السياحية وضريبة البلدية التي تحصل من المنشآت
السياحية إلى نهاية ديسمبر 2021م.

تأجيل توريد الضريبة السياحية وضريبة البلدية المحصلة من المنشآت
السياحية الى نهاية ديسمبر 2021م.

تخفيض معدل ضريبة الدخل من (15%) إلى (12%) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا لتصنيف هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومثيلاتها من المؤسسات غير المسجلة بالهيئة والمسجلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للسنتين الضريبيتين 2020م و 2021م.

وزارة العمل

تخفيض رسوم ترخيص استقدام وتجديد ترخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العمالية المحددة في المادة الثانية من القرار الوزاري الصادر من وزارة العمل رقم (2021/12) وذلك بنسبة:

- (50%) للمؤسسات والشركات المحققة لنسب التعمين المقررة.
- (25%) للمؤسسات والشركات التي يعمل بها قوى عاملة عمالية.

(الحوافز المصرفية (المقدمة من البنك المركزي العماني):

البنك المركزي العماني

توجيه البنوك بالاستمرار في الاستجابة لطلبات تأجيل أقساط وفوائد / أرباح جميع المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لمدة 6 أشهر أخرى وذلك حتى نهاية شهر سبتمبر 2021م، دون المساس بالتصنيف الائتماني لها.

استمرار العمل بالحزم التحفيزية المتعلقة بمنح الائتمان ومن ضمنها رفع سقف نسبة التسليف وتسهيل الإقراض للقطاعات المتأثرة والإنتاجية وخفض نسب رأس المال الوقائي وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى مساعدة المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي على القيام بأدوارها في دعم جهود التعافي الاقتصادي في البلاد وتحسين مستويات السيولة المتوفرة في السوق المحلي.

أن يعمل البنك المركزي العماني مع المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي على إعادة جدولة القروض لتناسب مع التدفقات النقدية الجديدة للمقترضين؛ لضمان تعزيز قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مع مؤسسات التمويل وفقا للتطورات الاقتصادية الناشئة، دون فرض رسوم لإعادة الجدولة.

قرار اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) بتمديد حزمة التسهيلات التي تقدمها وزارة العمل لمؤسسات القطاع الخاص والقوى العاملة به حتى 31 مارس 2021 والتي تتمثل في:

وزارة العمل

عدم إنهاء خدمات القوى العاملة الوطنية والسماح في الظروف الحالية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتأثرة بالتفاوض لتخفيض أجور العاملين لديها لفترة 3 أشهر مقابل تخفيض ساعات العمل بعد استنفاد رصيد إجازات الموظف المدفوعة الأجر كاملة على أن يطبق هذا الإجراء في حال اقتضى الأمر حتى تاريخ 31 مارس 2021م.

31
ديسمبر
2020

الإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العمانية شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية، وإعفاء من الغرامات أول مرة والتجديد ونقل الخدمات من تاريخ انتهاء البطاقة 15/ 03/ 2020م إلى 31/ 03/ 2021م، والسماح لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتأثرة أن **تنتهي خدمات القوى العاملة الوافدة** شريطة سداد جميع مستحققاتها السابقة ومغادرتها للسلطنة.

تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العمانية حتى نهاية شهر مارس القادم لتصبح الرسوم **201** ريال عماني بدلاً من **301** ريال عماني مع السماح بتجديد البطاقات المنتهية للمؤسسات و الشركات التي بها قوى عاملة عمانية و أصحاب **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، **والسماح لأصحاب العمل بتجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين حالياً خارج السلطنة خلال الفترة الاحترازية** و الإعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة.

تمديد مدة تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية التي تنتهي خلال هذه الفترة والسماح باعتماد تراخيص **عمل مبدئية** لقوى عاملة غير عمانية قابلة للاستخدام الجزئي أو المرحلي حيث يتم احتساب الرسوم للعدد الذي ترغب المنشأة في استقدامه والسماح للمنشآت المتعددة المملوكة لنفس الشركاء بانتداب العاملين لديها للعمل بأي منشأة من تلك المنشآت وقت الضرورة والسماح لمنشآت القطاع الخاص بالاستعانة بقوى عاملة تابعة لمنشآت أخرى للعمل في منشآتها بموجب اتفاق مكتوب بين المنشآت.

المؤسسات الحكومية ذات العلاقة

الإعفاء من سداد كافة رسوم التراخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل العمانيين المتفرغين لإدارة مؤسساتهم (الحاصلين على بطاقة **ريادة الأعمال)** للسنوات الثلاث الأولى من التأسيس للأنشطة المستهدفة والمحددة من قبل الهيئة وهي الصناعات التحويلية، والأنشطة الخدمية (النقل والسياحة والتجارة اللوجستية) والأنشطة السمكية والزراعية.

أقرت اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا (**كوفيد19**) حزمة من التسهيلات لدعم القطاع الخاص والقوى العاملة به .

وزارة العمل

تلتزم مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالمحافظة على استمرار عمل القوى العاملة العُمانية، **وعدم إنهاء** خدماتها في تلك المؤسسات والشركات .

15
أبريل
2020

تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العُمانية ابتداءً من تاريخه وحتى نهاية شهر يونيو 2020م؛ لتصبح 201 ريال عُماني بدلاً من 301 ريال عُماني مع السماح بتجديد البطاقات المنتهية للمؤسسات والشركات التي بها قوى عاملة عُمانية وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلين في التأمينات الاجتماعية.

الإعفاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العُمانية شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية، والسماح لأصحاب العمل بتجديد تراخيص مزاولة العمل المنتهية للعمال الموجودين خارج السلطنة خلال الفترة الاحترازية والإعفاء من الغرامات المترتبة على ذلك، بعد التنسيق مع الجهات المختصة وتمديد مدة تراخيص استقدام القوى العاملة غير العُمانية التي تنتهي خلال تلك الفترة.

يجوز اعتماد تراخيص عمل مبدئية لقوى عاملة غير عُمانية قابلة للاستخدام الجزئي أو المرحلي حيث يتم احتساب الرسوم للعدد الذي ترغب المنشأة باستقدامه ويجوز للمنشآت المتعددة المملوكة لنفس الشركاء انتداب العاملين لديها للعمل بأي منشأة من تلك المنشآت وقت الضرورة .

تمديد مدة تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية التي تنتهي خلال هذه الفترة.

يجوز لمنشآت القطاع الخاص الاستعانة بقوى عاملة تابعة لمنشآت أخرى بالعمل في منشآتها بموجب اتفاق مكتوب بين المنشآت والسماح لمؤسسات وشركات القطاع الخاص المتأثرة بإنهاء عقود عمل القوى العاملة غير العُمانية لديها شريطة التزام هذه المؤسسات بسداد جميع مستحقات العاملين ومغادرتهم السلطنة نهائياً.

البنك المركزي العماني / هيئة تنظيم الخدمات العامة / الهيئة العامة للمياه

إعادة جدولة القروض بدون فوائد وبدون رسوم إضافية وتأجيل سداد فواتير الكهرباء والماء والصرف الصحي حتى نهاية شهر يونيو 2020م، وإتاحة تقسيط وجدولة المبالغ المستحقة فيما بعد وإلحاق المستحقين منهم - حسب فئة الدخل - بشريحة المستفيدين من بطاقة الدعم الوطني للوقود.

وزارة التجارة و الصناعة و ترويج الاستثمار

استمرار الإعفاء الصادر حول رسوم تجديد السجل التجاري ابتداءً من تاريخه وحتى نهاية شهر يونيو 2020م لكافة المؤسسات والشركات، والسماح بتشغيل المؤسسات الخدمية، والتي تقدم خدماتها للمؤسسات الكبيرة أو الأفراد وفق ضوابط احترازية يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة و تبني إجراءات احترازية بالمصانع بحيث يسمح للمصانع الملتزمة بها الاستمرار في عملهم.

المؤسسات الحكومية ذات العلاقة

إعفاءات تحصل عليها مؤسسات وشركات القطاع الخاص من رسوم تجديد التراخيص والغرامات لمدة **3 أشهر** لوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه (سابقاً)، وبلدية مسقط وبلدية ظفار وبلدية صحار، ووزارة التراث والسياحة، وهيئة حماية المستهلك.

التزام القطاعات الحكومية والشركات الحكومية **باستمرار العقود التي أبرمتها مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص** في مجال الخدمات والمرونة في تمديد فترة إنجاز المشاريع الحكومية للمؤسسات والشركات المتأثرة بالإغلاق مع إعفائها من الغرامات والرسوم المترتبة على ذلك.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

السماح لمن يرغب من أصحاب الأعمال والعُمانيين المؤمن عليهم المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية في الخارج ومن في حكمهم والمؤمن عليهم المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم بتأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة عن الأشهر مارس وأبريل ومايو حتى نهاية يونيو 2020م وعلى أن يتاح سداد هذه الاشتراكات كدفعة واحدة قبل نهاية الموعد المشار إليه أو على شكل أقساط .

الإعفاء من الغرامات التي ستترتب على التأخير في سداد الاشتراكات المستحقة عن الأشهر مارس وأبريل ومايو أو التي تترتب على التأخر في تسجيل القوى العاملة العُمانية لديهم أو الإخطار بانتهاء خدماتهم خلال ذات الفترة، علماً بأن هذا الإعفاء لا يمتد للغرامات المحتسبة عن أي شهر يسبق الأشهر المنوه عنها في هذا البند والعمل بإجراءات وضوابط التقسيط الآتي ذكرها بشكل مؤقت وذلك للفترة من مارس وحتى نهاية أغسطس من العام 2020م وهي عدم احتساب فائدة التقسيط المقررة بنسبة (3%) عند قيام **أصحاب الأعمال** بطلب تقسيط الاشتراكات المستحقة عن الفترة المشار إليها في هذا البند .

- هيئة تنظيم الخدمات العامة - الهيئة العامة للمياه

تأجيل دفع مستحقات الكهرباء والمياه لمدة **3 أشهر**، وذلك للمؤسسات والشركات المتأثرة على أن تمنح **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المتأثرة الفرصة لتأجيل دفع هذه المستحقات لاحقاً بالتقسيط إضافة إلى صرف بطاقة الدعم الوطني للوقود للفئات المستحقة من القوى العاملة العُمانية بالقطاع الخاص المخفضة أجورهم مؤقتاً لحين انتهاء فترة تأثير الإغلاق.

في إطار الاهتمام الذي توليه الحكومة للتخفيف من آثار الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، فقد جرى التوصل إلى اتخاذ الخطوات الآتية:

جهاز الضرائب

إعفاء من الضريبة السياحية على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس 2020م.

إعفاء من الضريبة البلدية على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس 2020م.

وزارة الداخلية / بلدية ظفار / بلدية مسقط / بلدية مسندم

إعفاء من الرسوم البلدية للمنشآت التجارية حتى نهاية شهر أغسطس 2020م.

- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بنك التنمية العماني

تأجيل أقساط قروض **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المستحقة الدفع لصندوق الرشد (سابقاً) خلال **6 أشهر** القادمة.

تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العماني خلال **6 أشهر** القادمة.

قيام كل من بنك التنمية العماني وصندوق الرشد (سابقاً) بالتجاوب مع ما يقره البنك المركزي العماني من تسهيلات ائتمانية.

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن

إعفاء من الإيجارات المستحقة على المصانع في المدن الصناعية لمدة **3 أشهر**.

إعفاء الشركات من رسوم تجديد السجلات التجارية الأنشطة خلال **3 أشهر** القادمة.

وزارة التجارة و الصناعة وترويج الاستثمار

توجيه وكالات بيع السيارات و شركات التمويل بتأجيل أقساط السيارات لمدة **٣ أشهر** وفقاً لتعميم البنك المركزي العماني.

تخفيض رسوم الشحن الجوي على منتجات الأغذية والأدوية.

تخفيض رسوم المناولة والشحن والتفريغ في الموانئ.

دعوة أصحاب المراكز التجارية وملاك العقارات التجارية للعمل على مراعاة الأوضاع الحالية للمحلات المستأجرة لديهم، والمتأثرة بالإجراءات الاحترازية سواء **عبر إعفاء أو تخفيض أو تأجيل الإيجارات** خلال الفترة الحالية، وبالتنسيق مع جهات الاختصاص.

حزمة تسهيلات من البنك المركزي العُماني.

التأكيد على **تسهيل** الإقراض في القطاعات المتأثرة بالجائحة بما فيها :

قطاع الرعاية الصحية

قطاع التعليم الخاص

قطاع السياحة والسفر

ويشمل ذلك **تسهيل** منح قروض طوارئ.

توجيه المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي للاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين لمدة **3 أشهر** وخاصة **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وأي جهة متأثرة بالوضع الراهن ومنح مرونة في التعامل مع القروض المرتبطة بتمويل المشاريع الحكومية وعدم استحداث رسوم جديدة.

إعفاء القروض المرتبطة بتمويل مشاريع حكومية لعام 2020 م من التصنيف الائتماني لمدة **6 أشهر**.

الدراسة المبدئية لقياس أثر المحفزات و
الإعفاءات في تحسين وضع المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

أسهمت الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة في التخفيف من الآثار الناتجة من جائحة كورونا وخاصة لقطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، حيث تم تنفيذ عدد كبير من الحوافز الاقتصادية والبرامج الحكومية - كما تم توضيحه أعلاه- والتي تهدف إلى تلبية احتياجات **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وتحافظ على ديمومتها واستمراريتها. وتُعتبر تلك الإجراءات مهمة لتمكين بيئة عمل داعمة **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ولتوجيه التركيز على تعزيز استدامة تلك المؤسسات وزيادة الأعمال في سلطنة عمان ، وإعادة التخطيط للوضع الطبيعي المُقبل.

وفي هذا الإطار قامت **هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** بتنفيذ دراسة مبدئية مع أحد المؤسسات البحثية المتخصصة، لقياس أثر المحفزات والإعفاءات في تحسين وضع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.

وتبين من خلال الدراسة ما يلي:

أشاد عدد من رواد الأعمال بالإجراءات الحكومية المتخذة بغية ضمان استمرارية **المشاريع الصغيرة والمتوسطة** في المستقبل وتغليبها على جميع العقبات التي طرحت أمامها جرّاء تفشي فيروس كورونا في غالبية دول العالم وهو ما من المتوقع أن تستمر تبعاته السلبية لأشهر طويلة حتى بعد التخلص منه نهائياً وذلك في جميع البلدان، بعد تمكنه من عرقلة نمو الأسواق في مختلف القطاعات في هذه الفترة، وتعريض المستثمرين للعديد من الخسائر المادية الكفيلة بتوقيف نشاطاتهم في المرحلة، وخصوصاً بالذكر قرار تخصيص المشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن ١٠ آلاف ريال عماني **للمشاريع المتوسطة والصغيرة**.

أشاد البعض أيضاً ببعض الإجراءات التي قامت بها **هيئة تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة** بالتعاون مع نماء لتخفيض فواتير الكهرباء المتراكمة على رواد الأعمال خلال الإغلاق، وكذلك تأجيل أقساط قروض صندوق الرصد -سابقاً-، وتخفيض رسوم طلبات العمالة الوافدة من وزارة العمل.

رأى البعض الآخر أن القروض الطارئة والتي حُددت بمبلغ **3 آلاف ريال** عماني لا تكفي لسداد المصاريف التشغيلية الشهرية وللإستفادة منها يجب أن يتم رفع سقف القروض. ومع الإشادة بقرار تخصيص المشتريات الحكومية التي لا تزيد عن **10 آلاف ريال عماني** لحملة بطاقة زيادة الأعمال فإن رواد الأعمال يراودهم طموح لرفع السقف الى **30 ألف ريال عماني**، ويجري حالياً دراسة هذا السقف من خلال حزمة القرض الطارئ الذي ستطلقه **هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.

يرى رواد الأعمال أن ضريبة القيمة المضافة قد تكون إيجابية إن جرى استغلالها لدعم قطاع **المؤسسات المتوسطة والصغيرة**، وسيسهم دفع الحكومة بإجراءات لحسم القيمة المضافة من المستهلكين عند تعاملهم مع **المشاريع المتوسطة والصغيرة** في تشجيع المجتمع على دعم هذه المشاريع مما يحقق الاستفادة لها في ظل الظروف الحالية.

تشير الدراسة إلى أن الحوافز التالية حصلت على التقييم الأعلى من مجموعات التركيز :

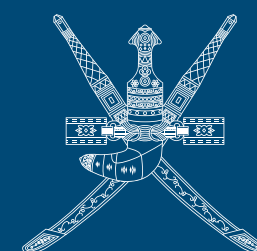
		
التعرفة الثابتة للكهرباء	تخفيض رسوم التراخيص البيئية	البرنامج التمويلي لتعزيز الصادرات
		
تخفيض القيمة الإيجارية للأراضي	الإعفاء من ضريبة الدخل	الإعفاء من غرامات التأخير للرسوم البيئية

أعداد الحاصلين على الإعفاءات وفق القطاعات وهي في تصاعد مستمر.

			
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية
11	130	89	3027

المجموع : 3267

هيئة تنمية المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
SMEs Development Authority



www.sme.gov.om

